Journal of Al-Quds Open University for Administrative & Economic Research Vol. (9) No – (21) .November 2024
https://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia
E-ISSN: 2410-3349/ P-ISSN: 2313-7592

The Effect of Implementing IFRS 16: Leases on the Informational Content of Earnings in Companies Listed on the Palestine Exchange - An Applied Study

Dr. Issam Mohammed AL Taweel*
1Associate Professor of Financial Accounting, Al-Aqsa University – Gaza.
Oricd No: 0000-0003-2558-253X
Email: im.altaweel@alaqsa.edu.ps

2Department of Public Administration, Al-Istiqlal University, Jericho, Palestine.
Oricd No: 0000-0002-9048-8091
Email: abuoda@pass.ps

Received:
22/05/2024
Revised:
22/05/2024
Accepted:
6/07/2024

***Corresponding Author:**
im.altaweel@alaqsa.edu.ps

Citation: Altaweel, issam M. The Impact of Implementing International Financial Reporting Standard (IFRS 16) on the Information Content of Earnings in Companies Listed on the Palestine Stock Exchange - An Empirical Study". Al-Quds Open University for Administrative & Economic Research & Studies.
https://doi.org/10.33977/1760-009-021-008

2023©jrresstudy. Graduate Studies & Scientific Research/Al-Quds Open University, Palestine, all rights reserved.

- **Open Access**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract

Objectives: This study aimed to demonstrate the expected impact of implementing IFRS 16: Leases on the informational content of earnings in companies listed on the Palestine Exchange.

Methods:. The study employed a descriptive analytical methodology to achieve its objectives. To test the study hypotheses, correlation and regression analyses were conducted using the statistical analysis software SPSS for social sciences.

Results: The study findings revealed that the informational content of earnings per share has a positive effect on market share return. However, there was no significant impact of the ratio of lease liabilities to total liabilities, as per IFRS 16, on earnings per share. On the other hand, the ratio of lease liabilities to total liabilities, according to IFRS 16, had a negative impact on market share return. The study also identified a moderating role of the ratio of lease liabilities to total liabilities, as per IFRS 16, in the informational content of earnings' effect on market share return in the companies listed on the Palestine Stock Exchange.

Conclusions: The study showed that the ratio of lease liabilities to total liabilities under IFRS 16 has a moderating role on the informational content of earnings per share (EPS) on the market return per share. It also found that there is no effect of the ratio of lease liabilities to total liabilities under IFRS 16 on EPS, but there is an effect on the market return per share. Additionally, the informational content of EPS has an impact on the market return per share in companies listed on the Palestine Exchange.

Keywords: International Financial Reporting Standards, IFRS16, informational content of earnings, companies listed on the Palestine Stock Exchange.

أثر تطبيق المعيار:IFRS16 عقود الإيجار على المحتوى المعلوماتي للأرباح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين– دراسة تطبيقية

د. عصام محمد عبد الهادي الطويل*
أستاذ المحاسبة المالية المشارك، جامعة الأقصى، غزة.

الملخص

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الأثر المتوقع من تطبيق: IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على المحتوى المعلوماتي للأرباح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين .

المنهجية: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام تحليلي الارتباط والانحدار من خلال استخدام برنامج.SPSS

النتائج: أظهرت الدراسة وجود دور معدل لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 من المحتوى المعلوماتي لربحية السهم على عائد السهم السوقي، وعدم وجود أثر لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16على ربحية السهم، ووجود أثر لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على عائد السهم السوقي، ويوجد أثر للمحتوى المعلوماتي لربحية السهم على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الخلاصة: أوصت الدراسة بضرورة أن تعرض الشركة نتائجها المالية بشكل شفاف ومتوافق مع معايير التقارير المالية، وضرورة أن يأخذ المستثمرون في الاعتبار نسبة مطلوبات عقود التأجير، وكيفية تأثيرها المحتمل على ربحية السهم وعائد السهم السوقي عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الكلمات الدالة: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، IFRS 16، المحتوى المعلوماتي للأرباح، الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

المقدمة

في إطار التوجه العالمي نحو التقارب المحاسبي وتوحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، فقد تم الاتفاق في عام 2006 على توحيد جهود المجلسين FASB، IASB وإصدار معيار محاسبي واحد للمحاسبة عن عقود الإيجار يعالج القضايا كافة المتعلقة بعقود الإيجار. ومع ذلك، وبعد عشر سنوات من العمل أصدر كل مجلس معياراً للمحاسبة عن عقود الإيجار بصورة غير مشتركة. ففي يناير 2016 أصدار IASB معيار التقرير المالي الدولي (IFRS16) على أن يتم البدء في العمل به للفترات السنوية التي تبدأ أول يناير 2019 أو بعده، ويحل هذا المعيار محل المعيار الدولي (IAS 17) المعدل والتفسيرات ذات الصلة، ويسمح المعيار (IFRS 16) بتطبيقه مباشرةً من تاريخ صدوره على المنشآت التي تطبق معيار التقرير المالي الدولي :(IFRS 15) الإيرادات من العقود مع العملاء، ويهدف هذا المعيار إلى ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملاءمة عن عقــود الإيجار تعبر بصدق عن تلك المعلومات، كما أصدر FASB في 2016 المعيار (Topic 842) بهدف إظهار التمثيل الصادق لمعاملات الإيجار في التقارير المالية (IFRS Foundation, January 2016, Appendix C).

والإيجار: هو اتفاق تعاقدي بين مؤجر ومستأجر، يعطي للمستأجر الحق في استخدام أصل معين مملوك للمؤجر لفترة زمنية معينة مقابل مدفوعات نقدية دورية متفق عليها، وبسبب المزايا المالية والتشغيلية والمزايا الأخرى المتعلقة بالمخاطرة التي يوفرها اتفاق الإيجار، فإن العديد من منشآت الأعمال تستأجر عدداً كبيراً من الأصول بدلاً من امتلاكها، وخلال السنوات الأخيرة زاد شيوع عمليات الاستئجار بصورةٍ كبيرة، وهي تمثل الآن أكثر أشكال الاستثمارات الرأسمالية سرعةً في النمو، فبدلاً من اقتراض أموال لشراء المعدات الرأسمالية الضخمة، فإنه يمكن للشركة أن تستأجرها، وقد أدى تزايد انتشار اتفاقات الاستئجار في السنوات الأخيرة إلى ظهور حاجة ملحة لتنظيم عمليات المحاسبة والتقرير المالي عن هذه الصفقات (D. E. Kiso et al., 2018, P.1678).

ونظراً للأهمية التي اكتسبها موضوع الإيجار نتيجةً لاعتماد الشركات عليه كبديل لتلبية احتياجاتها من الأصول، فقد أظهرت بعض الجهات الرقابية مثل لجنة البورصة والأسواق المالية الأمريكية (SEC) وبعض المستخدمين للقوائم المالية كالمستثمرين والمحللين الماليين قلقهم من الالتزامات المترتبة على عقود الإيجار التشغيلي والتي لا تظهر في القوائم المالية، حيث أنها تقلل من شفافية هذه القوائم، وتجعل إمكــانية المقارنة غير ملائمة، خاصةً وأن نسبة كبيرة من الشركات أصبحت تفضل إبرام عقود الإيجار التشغيلي، حيث أنها في بعض الأحيان تتحايل في بنود عقودها الإيجارية حتى لا تصنف هذه العقود كعقود إيجار تمويلي وتبقيها خارج قوائمها المالية (العريدي، 2017).

وإنّ القوائم المالية وما تحتويها من معلومات هي المكون الرئيس للتقارير المالية، ومن هذه القوائم: المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي، والمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل، والمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية، والمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، والمحتوى المعلوماتي لقائمة الإيضاحات والملاحظات، والمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية هو المحتوى الذي يؤدي إلى تغير في سعر أو عوائد الأسهم مع مرور الوقت نتيجة التغيير الحاصل في طبيعة المعلومات المفصح عنها (رشوان، والشاعر، 2021)، ويشير أيضاً إلى قيمة المعلومات التي تعرضها تلك التقارير من وجهة نظر مستخدمي تلك المعلومات في اتخاذ قرارهم المالي (صلاح، 2010).

ولم يبدأ المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS16) من فراغ، ولكنه جاء نتيجة محصلة للدراسات السابقة وتحليل أراء أصحاب المصالح، فهو من الشمول، إذ عالج عقود الإيجار في محاولة لتحقيق الاتساق المحاسبي والقابلية للمقارنة، ولذلك يتم رسملة عقود الإيجار لدى المستأجرين دون تمييز بين عقد الإيجار التشغيلي وعقد الإيجار التمويلي، ولكن يتم الاعتراف بجميع عقود الإيجار في قائمة المركز المالي للمستأجر ضمن الأصول والالتزامات (Sacarin,2017) ، وتؤثر رسملة عقود الإيجار لدى المستأجر على القوائم المالية والمقاييس والمؤشرات الأساسية للشركات.

وأن تطبيق المعيار IFRS 16 يؤدي إلى تحسين شفافية المعلومات المالية المتعلقة بعقود الإيجار، مما يساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً، ونسبة مطلوبات عقود التأجير تؤثر على كيفية تقييم المستثمرين للأرباح والعائد على السهم، مما يبرز أهمية الإفصاح الكامل والدقيق عن هذه الالتزامات في التقارير المالية.

مشكلة الدارسة:

إن الوحدات الاقتصادية التي تستعمل وسيلة الإيجار بشكل جوهري سوف تتأثر قوائمها المالية والمحتوى المعلوماتي لهذه القوائم عند تطبيق المعيار IFRS 16، الذي يمثل تغيراً جذرياً في المحاسبة عن عقود الإيجار، ويمكن تجسيد مشكلة الدراسة في الإجابة

عن الأسئلة الرئيسة الآتية:

1. هل تُعدل نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 من المحتوى المعلوماتي لربحية السهم على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. هل يوجد أثر لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على ربحية السهم في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
3. هل يوجد أثر لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
4. هل يوجد أثر لربحية السهم على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. الكشف عن الدور المعدل لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 من المحتوى المعلوماتي لربحية السهم على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
2. بيان أثر نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على ربحية السهم في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
3. تحديد أثر لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
4. التعرف إلى المحتوى المعلوماتي التي تعكسه ربحية السهم على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

1. لا تُعدل نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 من المحتوى المعلوماتي لربحية السهم على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
2. لا يوجد أثر لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على ربحية السهم في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
3. لا يوجد أثر لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين
4. لا يوجد أثر لربحية السهم على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

أنموذج الدارسة:

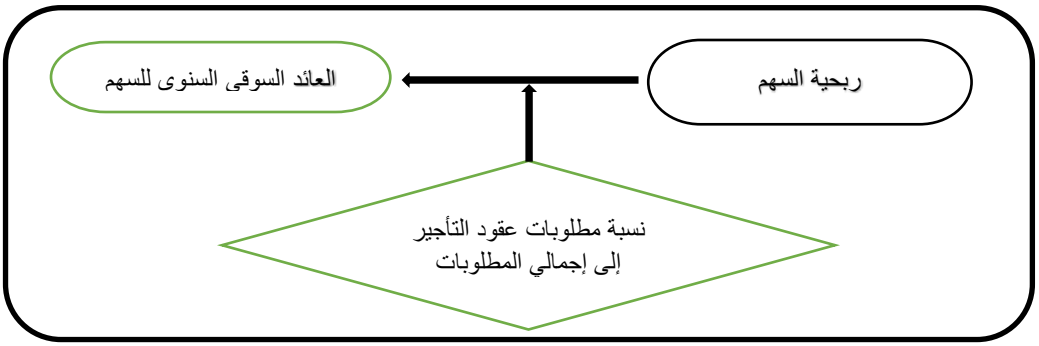

المصدر: إعداد الباحث

أهمية الدراسة:

أ. تكمن أهمية هذه الدراسة في بعدين، هما:

- **الأول: الأهمية العلمية: وتنبع هذه الأهمية من جانبين، هما:**

أهمية الدراسة من خلال تناولها لموضوع حيوي ومهم، وهو أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS16) على المحتوى المعلوماتي للأرباح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين،بخاصة في ظل تقلبات الأسواق المالية.

من وجهة نظر أكاديمية وعلمية مواكبة للتطورات العالمية، يعد المحتوى المعلوماتي للأرباح من الموضوعات التي تهم الكثيرين المهتمين بالفكر المحاسبي، بخاصة بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بحيث يمكن استخدامها لتحقيق الشفافية في التقارير، وإمكانية المقارنة.

- **الثاني: الأهمية العملية:**

- ندرة البحوث المحاسبية في مجال اختبار أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) على المحتوى المعلوماتي لأرباح الشركات.
- توجيه اهتمام أصحاب المصالح ومعدي القوائم المالية إلى دراسة المتطلبات الرئيسية للتطبيق العملي للمعيار الجديد، وتحليلها، ومحاولة الكشف عن تأثيره على المحتوى المعلوماتي للأرباح لتجنب أي تأثير سلبي على القيمة السوقية لأسهم الشركات، وجدوى تطبيق المعيار في بيئة الأعمال الفلسطينية.

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة دراسة أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS16) على المحتوى المعلوماتي للأرباح.
2. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، التي يبلغ عددها 47 شركة حسب الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة فلسطين(http://www.pex.ps) بتاريخ 2022/8/5م.
3. الحدود الزمانية: يتم تطبيق الدراسة عن الفترة الزمنية من عام (2019) حتى عام (2021).

الإطار النظري

المطلب الأول:

أولاً: معلومات عن المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي(IFRS 16)

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 السياسات التي يجب على المؤجرين والمستأجرين اتباعها عند الاعتراف بعقود الإيجار، وقياسها وعرضها في بياناتهم المالية وإجراء الإفصاحات المناسبة (IASB, IFRS 16:1) .

تحديد نطاق معيار IFRS: 16

جاء المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات ليحل محل المعايير والتفسيرات التالية:(IFRS 16:3):

- المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات.
- التفسير IFRIC 4 المتعلق بتحديد مدى احتواء الاتفاقية على شق إيجاري.
- التفسير SIC 15 المتعلق بالإيجارات التشغيلية – الحوافز.
- التفسير SIC 27 المتعلق بتقييم المعاملات التي تحتوي في جوهرها على الصورة القانونية لعقد الإيجار.

هذا وقد استثنى المعيار اتفاقيات الإيجار المرتبطة بالتنقيب عن الموارد الطبيعية كالبترول والغاز، وكذلك اتفاقيات الترخيص للأفلام والألعاب، وبراءات الاختراع، وحقوق الطبع وما شابهها، وكذلك استثنى المعيار IFRS 16 أيضاً الأصول الخاضعة في قياسها لمعايير أخرى مثل الأصل البيولوجي المقتنى من قبل المستأجر، التي يتم المحاسبة عنها وفق المعيار IAS 41 المتعلق بالزراعة، والممتلكات المقتناه من قبل المستأجرين التي تعامل كممتلكات مستثمرة خاضعة لمعيار IAS 40 المتعلق بالممتلكات المستثمرة. (جعارات، 2017، ص 676).

ثانياً: الغرض من معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 16):

سعى هذا المعيار لترسيخ المبادئ العامة المتعمقة بالاعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها، والهدف من ذلك هو التأكد من أن المستأجرين والملاك يقدمون بدقة البيانات المحاسبية الكافية التي تعكس صورة صادقة وواضحة عن المركز المالي للشركة، وتضع أساساً لمحللي هذه البيانات لقياس مدى تأثير اتفاقيات الإيجار على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها المالية، وهنا يتوجب على الشركة أن تنظر بعين الاعتبار لشروط العقود، وجميع الأنظمة المتعلقة بها، عند تطبيق هذا المعيار. (طليمات، 2022، ص 22– 23).

ثالثاً: سلبيات المعيار(IFRS 16):

يعالج المعيار (IFRS 16) بعض أوجه القصور التي كانت في المعيار المحاسبي (IAS17)K إلا إن المعيار الجديد يخلق بعض القصور في المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بالمستأجر والمؤجر، وهذا القصور يفتح الباب للتهرب من رسملة الأصول المستأجرة، بهدف الحصول على التمويل خارج الميزانية، إذ إن عدم سماح المعيار للمستأجر بأن يعتبر العقد عقد إيجار تشغيلي إذا رغب المستأجر في عدم رسملة الأصل المستأجر، وهذا يساعد في إضعاف إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للشركات المستأجرة، إذ يقوم بعضها برسملة الأصول، وبعضها الآخر لا يقوم بذلك (إسماعيل ،2021).

المطلب الثاني:

أولاً: ماهية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية:

يقصد بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية أنه العلاقة بين العناصر المحاسبية وعوائد الأسهم، ويكون لبند معين في التقارير المالية محتوى معلوماتي إذا أدى الإفصاح عنه إلى حدوث تغير في معتقدات المستثمرين فيما يتعلق بخصائص هذه الشركة، مما يؤدي إلى حدوث تغير في أسعار الأسهم أو عوائدها أو حجم تداولها (سالم، وخشارمة، 2007).

ويرى (Christenens & Demski, 2003, p.5، الشمري ،2008، ص32) وفقاً للنظرية المحاسبية أن المحتوى المعلوماتي ينظر للمقاييس المالية على أنها غنية بالأحداث والمعلومات المفيدة، فهي ليست قيمة محددة فحسب، بل إنها تتجاوز أيضاً قيمة معينة، وينشأ هذا المحتوى بمجرد أن تصل معلومات جديدة قبل موافقة مصدرها الأصلي.

أما في إطار الفكر المالي المعاصر فإن محتوى المعلومات هو ذلك المحتوى الذي يؤدي إلى تغير في سعر أ الأسهم، أو عوائدها مع مرور الوقت نتيجة التغير الحاصل في طبيعة المعلومات المفصح عنها (Lo & Lys, 2000, p.12).

ويقصد به ما تشتمل عليه التقارير المالية من المعلومات المطلوب الإفصاح عنها، أو المعلومات الإضافية ذات الفائدة والتأثير المباشر في قرارات المستخدمين للحكم على الأداء الماضي للشركة وتنبؤاتهم المستقبلية (محمود، 2017، 26).

ويعرف الباحث المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية على أنه: قيمة ما تحتويه من معلومات محاسبية ومالية من وجهة نظر مستخدمي التقارير، مما يسهل عملية اتخاذ قرارات رشيدة ذات علاقة بالشركة.

أهداف المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية:

يُعد الهدف الأساسي للمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للمؤسسات المالية والشركات هو تزويد العديد من الأطراف من مساهمين ومستثمرين ودائنين ومحللين وغيرهم بمعلومات قيمة لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما تستجيب هذه الأطراف بشكل كبير للمحتوى المعلوماتي لهذه القوائم المالية من أجل إعادة بناء توقعاتهم وتقييم استثماراتهم (فرحان، وآخرون، 2021، ص 45).

وتهدف عمليات تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية إلى تحقيق دور فاعل للإفصاح الاختياري من خلال الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تعكس واقع الوضع المالي للشركات، وخلو تقاريرها المالية من أخطاء كبيرة، ويتطلب هذا توافر خصائص الشمول والاكتمال والدقة (عبيد الله، 2005، ص58).

تتمثل جودة المحتوى المعلوماتي بالصفات التي يجب توفيرها للمعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، ولكي تكون المعلومات ذات جودة لصانعي القرارات، إذ إن تحديد الغرض من التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات عالية الجودة، وهي المعلومات التي تكون أكثر فائدة لترشيد القرارات، والمقصود بمفاهيم جودة المعلومات "هي تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، إذن فإن تحديد هذه الأهداف هو الرابط الضروري بين مرحلة تحديد الأهداف والمقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي (الغرباوي، والحجامي، 2021، ص 494).

خلاصة ما سبق يمكن القول: إن القوائم المالية للمؤسسات المالية تضم في محتوها محتوى معلوماتي، لتزويد الأطراف المهمة بمعلومات قيمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، والمهتمين بذلك من مساهمين ومستثمرين ودائنين ومحللين يحتاجون هذه المعلومات لتقييم استثماراتهم، وإعادة بناء توقعاتهم، واتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب، وبناء الخطط الاستثمارية، ويجب توفير خصائص الشمول والاكتمال والدقة على هذا المحتوى المعلوماتي، وتعزيزه باستمرار؛ لأنه يعكس حقيقة الوضع المالي للشركة، ويضمن خلو التقارير المالية من الأخطاء الجوهرية؛ لأنها تكون محتوى عديم الفائدة إذا كانت المعلومات مضللة، أو غير سليمة، أو فاقدة للجودة.

أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية:

إن المحتوى المعلوماتي يعتبر نقطة الارتكاز التي يرتكز عليها متخذي القرارات عندما يتخذون قراراتهم الاستثمارية والائتمانية (الغرباوي، والحجامي، 2021، ص 493).

وتنبع أهمية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من كونها إحدى المدخلات الأساسية لدى الكثير من مستخدمين القوائم المالية في صنع قرارتهم الاستثمارية والائتمانية، وبالرغم من أهمية القوائم المالية إلا أنها تتعرض للكثير من الانتقادات بخاصة تلك التي تعود لانتقائية النظام المحاسبي في عرضه للأحداث الاقتصادية، وتوقيت عملية الاعتراف بالحدث الاقتصادي وكيفية قياسه (الدبعي، وأبو نصار، 2001، ص 54).

خلاصة ما سبق: تكمن أهمية المحتوى المعلوماتي في مساعدة مستخدمي المعلومات من الاطلاع على وضع المنشاة، ويتمكنون بعدها من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية بناءً على معلومات موثوقة، فتقل نسبة المخاطرة، وبالتالي تزيد العمليات الاستثمارية في المؤسسات المالية، وتزيد ثقة المساهمين في هذه المؤسسات، التي بدورها ترسم لنفسها مكانة قوية في بيئة العمل.

العوامل المؤثرة في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية:

لقد تناول العديد من الخبراء والمختين في مجال المحاسبة العوامل المؤثرة في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، ومن هؤلاء اللذين بوا جهودهم في هذا الأمر (نور، 2017)، (حيدر، 2014)، (عبد، 2013)، (Rahmawati, 2013)، (Nyamolo, 2010) (خلخال،2008)، (سالم وخشارمة، 2007)، (خورى، بالقاسم، 2006):

1. ارتباط المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بعدة محتويات أخرى: يرتبط المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بمفاهيم عدة تؤثر عليه وعلى مستواه، أهمها: الإفصاح والقياس، والأهمية النسبية، والتكلفة الناتجة عن إعداد وعرض المعلومات والاحتياجات المختلفة للمستخدمين.
2. نافذة الحدث: يعتبر تحديد نافذة الحدث خطوة مهمة في دراسات المحتوى، وفي هذا المجال ترى العديد من الدراسات أنه من الأفضل اختيار نافذة حدث قصيرة لتلتقط الآثار المهمة للحدث المدروس، حيث إن اختيار نافذة حدث طويلة يؤدي إلى استنتاجات خاطئة، كما يجب أن تشمل النافذة بعض الوقت قبل إعلان النتائج وذلك لوجود احتمال لتسريب المعلومات قبل إعلانها بالشكل الرسمي.
3. كفاءة السوق المالي: ترتكز دراسات المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية على فرضية عند المستوى شبه القوي، التي تفترض أن المعلومات المتاحة للمستثمرين تنعكس في أسعار الأسهم بشكل كامل وسريع ودون فواصل وفترات زمنية متعاقبة، وبشكل يؤدي إلى خلق سعر توازن في السوق للمعلومات الجديدة، إلا أنه في ظل ما تعانيه العديد من الأسواق المالية –وعلى وجه الخصوص أسواق الدول النامية– من ضعف الكفاءة ووجود تضارب وعدم تماثل معلومات بين الإدارة والمستثمرين، فإن أسعار الأسهم تكون بعيدة عن السعر الحقيقي لها، ولا تستجيب للتغيرات التي تطرأ على ربحية الشركة.
4. اعتماد إعداد التقارير المالية على الرأي والحكم الشخصي: يعد هذا الجانب من أبرز القضايا التي تؤثر على التقارير المالية وفائدتها مما يؤدي إلى اختلاف في المحتوى من سوقٍ لآخر، قد يعتمد المحاسب على الأحكام والتقديرات الشخصية التي تظهر لعنصر أو عناصر معينة في القوائم المالية، كما أن اهتمام الإدارة بزيادة القيمة السوقية للشركة (سعر سهم السوق) في السوق المالي قد يدفعها إلى ممارسة إدارة الأرباح بهدف التأثير على قدرة المستثمرين في تحديد قيمة الشركة، ويقلل من مخاطر تقلبات الأرباح.
5. مستوى إدراك المستثمرين لمحتوى المعلومات المعلن عنها في التقارير المالية: يعتمد المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية على توافر المستثمر الذي لديه خلفية كافية عن موضوع القرار حتى يمكن استخدام تلك المعلومات، فالمستثمر الأكثر خبرة يحتاج إلى قدر أقل من المعلومات نظراً لقلة درجة عدم التأكد لديه من المستثمر الأقل خبرة في ذلك المجال.

6. توقيت نشر التقارير المالية: يؤثر إصدار التقارير المالية في التوقيت المناسب على ردة فعل السوق استجابةً للمعلومات المحتواة في تلك التقارير، سواءً في شكل تغير في الأسعار أو حجم التداول، الأمر الذي يحد من العوائد غير العادية الناتجة عن تسريب المعلومات بصورة غير رسمية ومن الشائعات والمعلومات غير الصحيحة، بالإضافة إلى الحد من تداخل المعلومات.
7. عوامل مرتبطة بطبيعة الدراسة: يختلف المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية أيضاً باختلاف مجتمع الدراسة وعينتها وحجمها، بالإضافة إلى اختلاف سنوات الدراسة ومدتها، كما أن للأساليب الإحصائية المستخدمة في استخراج النتائج وقياسها دوراً كبيراً في التأثير على نتائج الدراسة.

الأثر المتوقع من تطبيق IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على المحتوى المعلوماتي للأرباح:

من خلال النقاط التالية في الجدول يمكن فهم كيف أن تطبيق المعيار IFRS 16 يعزز من شفافية البيانات المالية، ودقتها؛ مما يؤثر بشكلٍ مباشر على المحتوى المعلوماتي للأرباح، ويجعلها أكثر موثوقيةً للمستثمرين والمحللين الماليين.

أوجه المقارنة	قبل تطبيقIFRS 16	بعد تطبيقIFRS 16
زيادة شفافية البيانات المالية	كانت العديد من عقود الإيجار التشغيلية غير مسجلة في الميزانية العمومية، مما يعني أن التزامات الإيجار لم تكن واضحة بالكامل للمستثمرين والمحللين الماليين، وهذا يقلل من شفافية البيانات المالية.	تُسجل جميع عقود الإيجار التشغيلية كأصول وخصوم، مما يزيد من شفافية البيانات المالية، ويتيح للمستثمرين فهماً أفضل للالتزامات المالية للشركة.
تأثير على مؤشرات الأداء المالي	كانت مصاريف الإيجار تُسجل كمصروفات تشغيلية، مما يؤثر على الربحية التشغيلية بشكلٍ مباشر.	تُقسم مصاريف الإيجار إلى إهلاك للأصول وفوائد على الخصوم، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح التشغيلية، وتغيير مؤشرات الأداء المالي مثل نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب(EBIT) .
تأثير على صافي الربح	كان صافي الربح يتأثر مباشرةً بمصاريف الإيجار التشغيلية.	في الفترات الأولى من عقود الإيجار تكون مصاريف الفوائد أعلى من الإهلاك، مما قد يؤدي إلى انخفاض صافي الربح في البداية، ثم يقل التأثير مع مرور الوقت.
تحسين القدرة على التنبؤ بالأرباح	كانت التوقعات المالية للشركة قد لا تعكس جميع التزامات الإيجار.	يمكن للمستثمرين والمحللين التنبؤ بالأرباح بشكل أدق باستخدام المعلومات الأكثر شفافية وشمولية حول التزامات الإيجار.
تأثير على تقييم الشركة	قد يكون تقييم الشركة مبنياً على معلومات غير مكتملة حول التزامات الإيجار، مما يؤدي إلى تقديرات غير دقيقة.	يؤدي تسجيل جميع التزامات الإيجار إلى تحسين دقة التقييم المالي للشركة، ويعطي صورة أوضح لمستثمريها.

المصدر: إعداد الباحث

الدراسات السابقة:

كانت هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والتعامل معها من زوايا مختلفة، وتتنوع هذه الدراسات بين محلية وعربية وأجنبية، ويود الباحث أن يشير إلى أن الفترة الزمنية التي سوف يتم استعراضها هي من 2014 إلى 2023، التي تشمل العديد من البلدان، مما يدل على تنوعها في الزمان والجغرافيا.

استهدفت دراسة (عبود، 2023): بيان القياس والإفصاح المحاسبي لعقود الإيجار وفق المعيار IFRS 16 وتأثيره في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي

والتحليلي والتجريبي، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، ومن أهمها أن تطبيق معيار IFRS 16 يؤدي إلى الاعتراف في حق استخدام الأصل ضمن الموجودات غير المتداولة، ويؤدي أيضاً إلى زيادة في الموجودات مع انخفاض في المصاريف المدفوعة مقدماً، وذلك نتيجة التعديلات من أجل تطبيق المعيار المتمثل بعكس المصاريف المدفوعة مقدماً قبل التطبيق، فضلاً عن الاعتراف بالتزامات عقد الإيجار ضمن المطلوبات غير المتداولة يؤدي إلى زيادة إجمالي المطلوبات، وانتهى البحث إلى جملة من التوصيات، أهمها ضرورة أن تكون عقود الإيجار أكثر وضوحاً من خلال بيان الفقرات المهمة التي لها تأثير على عملية المعالجات المحاسبية المتعلقة بتطبيق المعيار IFRS 16 التي تتمثل في: المدة، الدفعات، خيار الشراء، مدى سيطرة المستأجر على الأصل محل الإيجار ونحوها.

واختبرت دراسة (الناعوق، 2023): دور الرقابة الالكترونية في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وذلك في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقام الباحث باستخدام أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة المكون من (165) في البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني، حيث تم توزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة واسترداد (135) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة بلغت (81.82%)، وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات، ومن أهم نتائج الدراسة وجود دور ذي دلالة إحصائية للرقابة الالكترونية في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بالبنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين، كما أوصت الدراسة بتوجيه البنوك الإسلامية نحو اعتماد المعايير الدولية المتعلقة بالتقارير المالية، إضافةً إلى تشجيع البنوك الإسلامية على الإبلاغ المالي بشكل يجعل المحتوى المعلوماتي لها معبراً بصورة أفضل، ويزيد من عوائد البنوك.

كما استهدفت دراسة (راضي وفرحان، 2022): معرفة هل هناك تأثير لتطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 16 في القوائم المالية للمصرف؟ ومعرفة الاختلاف بين الطريقة التي يتبعها المصرف في قياس الإيجارات والطريقة التي يتبعها المعيار في القياس، اعتمد الباحثان على المنهجين: الاستنباطي، والاستقرائي معاً، وتم اختيار القوائم المالية للمصرف العراقي للتجارة كمجتمع لعينة البحث، وأهم استنتاج توصل إليه البحث وجود تأثير لتطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 16 في القوائم المالية للمصرف يتمثل بزيادة موجودات المصرف، ومطلوباته، وأهم توصية توصل إليها البحث ضرورة تطبيق المعيار من خلال إصدار توجيهات من البنك المركزي العراقي للمصارف.

وهدفت دراسة (طليمات، 2022): إلى توضيح مفهوم عقود الإيجار وكيفية التعامل معها في المحاسبة وفق معيار التقرير المالي الدولي رقم 16، كما بينت الأثر الذي أحدثه تطبيق هذا المعيار في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي، وتمثل مجتمع الدراسة، وعينتها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية المتمثلة في القطاع (المصرفي –الصناعي – الاتصالات)، والقوائم المالية للشركات عينة البحث للسنة المالية 2021، وتوصلت إلى استنتاجات مفادها أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 أظهر المركز المالي بشكلٍ أكثر دقة، وأن تطبيقه له تأثير واضح على الميزانية العمومية وقائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق لأوراق المالية، وقد نتج عن تطبيقه زيادة في قيمة الأصول والخصوم، وخفض من معدل العائد على حقوق الملكية والأصول.

ومن ناحيةٍ أخرى هدفت دراسة (خطاب ونصار، 2021): إلى النظر للمعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتعلق بالإيجار، وأثره على جودة المعلومات المحاسبية خاصة الملائمة والتمثيل الصادق، حيث كان هناك صعوبات في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 من عدم احتساب الإيجار التشغيلي كأصل والتزام في قائمة المركز المالي، مما لا يعطي صورة صادقة عن أصول الشركة، والتزاماتها كافة بشكلٍ دقيق، فقد جاء صدور المعيار (IFRS16) المتعلق بالإيجار حلاً لتلك المشاكل، وخطوةً في الاتجاه الصحيح في الحد من إثارة حفيظة المشاريع الاقتصادية، كما يؤدي هذا المعيار الجديد(IFRS 16) لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق غايتها، حيث اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب الاستبانة على المدققين الخارجيين، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن معظم المدققين الخارجيين يؤيدون تطبيق المعيار(IFRS 16) كونه يلبي تطلعاتهم في مواجهة القصور في المعيار القديم، وقد أوصت الدراسة بتطبيق معيار (IFRS 16) المتعلق بالإيجار، لما له من فوائد وأهمية كبرى من زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وأيضاً تذليل الصعوبات لاستخدام المعيار الجديد (IFRS 16) من خلال عقد المؤتمرات، وإصدار المجلات العلمية لمعرفة كيفية استخدامه على الوجه الأمثل.

وتناولت دراسة (نيربي وشهيد، 2020): اختبار المحتوى المعلوماتي للأرباح مقارنةً بالتدفقات النقدية، وقد تم تطبيق الدراسة على مجتمع مكون من جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية البالغ عددها (24) شركة، في حين بلغ عدد

شركات عينة الدراسة (13) شركة موزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية (صناعي، مصارف تقليدية، مصارف إسلامية – تأمين) باستثناء القطاع الخدمي والزراعي للفترة (2015–2017)، وقد استخدمت الدراسة مدخلين للقياس، هما: المحتوى المعلوماتي النسبي والإضافي، وذلك بالاعتماد على نماذج انحدار لهذا الغرض، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، منها: تحتوي الأرباح على محتوى معلوماتي نسبي أعلى من التدفقات النقدية في سوق دمشق للأوراق المالية، تحتوي الأرباح على محتوى معلوماتي إضافي علاوةً على التدفقات النقدية في سوق دمشق للأوراق المالية. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات، أهمها ضرورة توعية المستثمرين بأهمية أرقام التدفقات النقدية والأرباح المفصح عنها، ودورهما في تقييم أداء الشركات.

وكشفت دراسة (محمود،2018): تأثير تطبيق (IFRS 16) على الأداء المالي للمستأجرين ومقارنتها بالوضع في ظل معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) استخدمت المنهج التحليلي الاختباري، وتم تطبيق الدراسة على عينة قوامها (65) من أصحاب المصالح ومستخدمي القوائم المالية والمستثمرين والمحللين الماليين، واعتمد البحث في جمع البيانات على المقابلات الشخصية وقائمة استقصاء ملحقة بالحالة قياساً، وتؤكد نتائج الدراسة على أن تطبيق المعيار الدولي الجديد سيؤثر إيجابياً على منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية، ووجود اختلاف واضح بين المعيار المصري رقم (20) ونظيره الدولي رقم (16). وأوصت الدراسة بضرورة قيام وزارة الاستثمار بتعديل معيار المحاسبة المصري رقم (20) ليتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (16).

كما اختبرت دراسة كسو وآخرون (Xu et al., 2017): تأثير رسملة عقد الإيجار التشغيلي وفقاً للمعيار الدولي (IFRS 16) والمعيار الأسترالي(AASB 16) على القوائم المالية والمقدرة التقويمية للمعلومات المالية، وذلك من خلال تحسين الطريقة غير المباشرة، وتنقيحها؛ لرسملة الإيجار التشغيلي، وتم استخدام عينة مكونة من 165 شركة مدرجة في سوق رأس المال الاسترالي خلال عام 2012، حيث تم استخدام 7 نسب مالية، وهي: نسبة هامش الربح، معدل دوران الأصول، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على رأس المال، معدل تغطية الفوائد، ونسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية. وقد توصلت الدراسة إلى أن مقاييس الميزانية العمومية تغيرت جوهرياً بعد رسملة عقد الإيجار التشغيلي، وهذا بسبب زيادة الأصول والالتزامات بعد رسملة الإيجار التشغيلي، كما خلصت الدراسة إلى أن مدخل حق الاستخدام وفقاً للمعيار (IFRS 16) يتسق مع الإطار المفاهيمي للقوائم المالية، وأن المتطلبات الجديدة لمعالجة عقود الإيجار تعزز من شفافية القوائم المالية وإمكانية الاعتماد والقابلية للمقارنة.

كما استهدفت دراسة مارين (Maren,2016): تحليل متطلبات معيار المحاسبة عن عقود الإيجار (IFRS 16) وتحديد تأثير هذه المتطلبات على القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديد التأثير على قيمة المنشأة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 سوف يؤدي إلى زيادة الأصول والالتزامات المالية في قائمة المركز المالي للمستأجر، وزيادة الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك لدى المستأجر، وبناءً عليه ستواجه الشركات التي لديها ترتيبات إيجار خارج الميزانية العمومية تغييرات جوهرية في مقاييسها المالية الرئيسية، مثل نسب الرفع المالي، والعائد على الاستثمارات، بالإضافة لذلك تتوقع الدراسة أن المعيار الجديد (IFRS 16) سوف يؤثر على نتائج تقييم المنشأة، وإدخال مجالات جديدة عند تقييم الأعمال بخاصة في عمليات الدمج والاستحواذ، وتتوقع الدراسة أن تأثير المعيار الجديد سوف يختلف باختلاف الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، وعدد اتفاقيات التأجير التشغيلي الحالية للشركة.

وقامت دراسة أسجاري وآخرون (Asgari et al., 2014): بفحص المحتوى المعلوماتي الإضافي للأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية في سوق طهران للأوراق المالية، وفي سبيل معرفة ذلك استخدمت الدراسة عينة مكونة من (174) شركة مدرجة في السوق خلال الفترة الممتدة بين عامي (2004 – 2011) ، وقد استندت هذه الدراسة على منهج دراسات السوق في الأبحاث المحاسبية، واستخدمت الأساليب الإحصائية التي تعتمد على الارتباط بالإضافة إلى نموذج الانحدار المتعدد للوصول لنتائج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن لكلٍ من الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية محتوى معلوماتياً إضافياً علاوةً على الآخر، وأوصت الدراسة بأن تركز البحوث المستقبلية على إجراء دراسات على أثر الأرباح المرتفعة على المحتوى المعلوماتي للأرباح، والتدفقات النقدية في سوق طهران للأوراق المالية.

أما دراسة مصطفى (Mostafa,2014): فهدفت إلى فحص المحتوى المعلوماتي النسبي للأرباح مقارنةً بالتدفقات النقدية في أربع حالات: الأرباح المعتدلة مقارنةً بالتدفقات النقدية المعتدلة، الأرباح المرتفعة مقابل التدفقات النقدية المعتدلة، الأرباح المعتدلة مقابل التدفقات النقدية المرتفعة، الأرباح المرتفعة مقابل التدفقات النقدية المرتفعة، وقد تم إجراء الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق بريطانيا للأوراق المالية بناءً على نموذج الانحدار للوصول لنتائج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى:

أولاً– عندما تكون كل من الأرباح والتدفقات النقدية معتدلة ترتبط الأرباح بدرجة أكبر بتغيرات أسعار الأسهم مقارنةً بالتدفقات النقدية، ثانياً– عندما تكون كل من الأرباح والتدفقات النقدية مرتفعة، فإن الأرباح تحتوي أيضاً على محتوى معلومات نسبي أكبر من التدفقات النقدية، ثالثاً– عندما تكون الأرباح مرتفعة والتدفقات النقدية معتدلة، والعكس صحيح فإن المتغير المعتدل يكون أكثر قدرةً على تفسير عوائد الأسهم من المتغير المرتفع، وتوصي الدراسة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الفروق ما بين الأرباح والتدفقات النقدية في حال كونها معتدلة عن مرتفعة عند إجراء الدراسات المقارنة للمحتوى المعلوماتي النسبي، لما ينتج عن هذا الاختلاف من أثر على دقة نتائج الدراسة.

التعليق على الدراسات السابقة، وما يميز دراستنا عنها:

تقاطعت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة وهي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS16) والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية والمحتوى المعلوماتي للأرباح، وكشفت الدراسات السابقة عن أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS16) على نفعية المعلومات المحاسبية، والقوائم المالية، ملاءمة المعلومات المالية، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية... الخ.

وتمثلت استفادتنا من الدراسات السابقة في الجوانب التالية:

- الاستعانة بالدراسات السابقة العربية والأجنبية لدعم التأصيل النظري لمفاهيم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS16) والمحتوى المعلوماتي للأرباح.
- إجراء المقارنة بين نتائج الدراسات السابقة والدراسة الحالية.
- تعتبر هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة في نفس المجال.

وتتشابه الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية في محاور عدة، نذكر منها:

- استخدام المنهج الوصفي التحليلي في أغلب الدراسات السابقة في الجوانب النظرية.
- تناول مفهوم المحتوى المعلوماتي للأرباح بشكلٍ كبير وواسع في الدراسات العربية والأجنبية.
- استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في الدراسة التطبيقية من أجل التحليل والاختبار.

أما ما ميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة، فتمثل فيما يلي:

- تعتبر هذه الدراسة –حسب علم الباحث– من أول الدراسات في فلسطين التي تبحث في الأثر بين متغيرات الدراسة.
- تناولنا هذه الدراسة في البيئة المحاسبية الفلسطينية التي تختلف من حيث الخصائص الاقتصادية والسوقية عن الدراسات السابقة.
- الهدف من هذه الدراسة توضيح أثر المحتوى المعلوماتي لربحية السهم على عائد السهم السوقي، في ظل تطبيق معيار التقارير المالية (IFRS16) في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- اختلاف مجتمع الدراسة، وعينتها التي تم تناولها في دراستنا عن الدراسات السابقة.

الدراسة التطبيقية:

حيث هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS16) على المحتوى المعلوماتي للأرباح، حيث إن المحتوى المعلوماتي للأرباح هو مؤشر لتأثير الأرباح على عوائد الأسهم السوقية، تمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير المستقل: ربحية السهم EPS

ربحية السهم (Earning per share): تم احتساب ربحية السهم بقسمة صافي دخل الشركة في الزمن t على الوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة لهذه الشركة خلال السنة t، التي تم احتسابها من خلال المعادلة التالية:

$$EPS_{i,t} = \frac{NI}{Weighted\ average\ number\ of\ shares}$$

حيث:

EPS i,t: ربحية السهم للشركة (i)، السنة (t).

NIi,t: صافي دخل الشركة (i)، السنة (t).

المتغير التابع: العائد السوقي السنوي للسهم:

عائد السهم (Return Stock): تم احتساب العائد السنوي للسهم للفترة منذ نهاية شهر مارس إلى بداية شهر مارس من العام التالي، حيث يتم الإفصاح عن التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في شهر مارس من كل عام، وتم قياسه من خلال احتساب العائد الشهري للسهم اعتماداً على أسعار الأسهم الشهرية، التي تم احتسابها من خلال المعادلة التالية:

$$MSR_{i,t} = \frac{P_{i,t} - P_{i,t-1}}{P_{i,t-1}}$$

حيث:

MSR i,t: عائد السهم الشهري للشركة (i)، الشهر الحالي (t).

Pi,t: سعر الاغلاق الشهري لسهم الشركة (i)، الشهر الحالي (t).

Pi,t -1: سعر الاغلاق الشهري لسهم الشركة (i)، الشهر السابق (t-1).

ثم تم احتساب العائد السنوي التجميعي للسهم من خلال المعادلة التالية:

$$SR_{i,t} = (\prod_{t=1}^{12} 1 + MSR_{i,t}) - 1$$

حيث: SR i,t: عائد السهم السنوي المجمع للشركة (i)، السنة الحالية (t).

المتغير المعدل:

يتمثل المتغير التفاعلي لهذه الدراسة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS16)، حيث يظهر أثر تطبيق المعيار في مطلوبات عقود الإيجار، فقد تم استخدام نسبة مطلوبات عقود الإيجار إلى إجمالي المطلوبات كمقياس لهذا المتغير.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، التي يبلغ عددها 47 شركة حسب الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة فلسطين (http://www.pex.ps) بتاريخ 2022/8/5م، وقد تم جمع الملاحظات من جميع الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، التي تنطبق عليها الشروط التالية:

1. مدرجة في بورصة فلسطين منذ العام 2019م.
2. توفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة من سنة 2019 ولغاية 2022 م.
3. يتم تداول أسهمها من شهر مارس 2019 إلى مارس 2022.
4. لديها عقود إيجار تمويلي.

وبالتالي كانت الشركات التي تم إجراء الدراسة عليها تتكون من (22) شركة، والجدول التالي يوضح أن أكبر القطاعات تمثيلاً هو "قطاع البنوك" بنسبة 27.3%، وقطاع التأمين بنسبة 22.7.

جدول (1): توزيع الشركات المدروسة حسب القطاع الاقتصادي

القطاع الاقتصادي	التكرار	النسبة المئوية %
قطاع الاستثمار	4	18.2
قطاع البنوك	6	27.3
قطاع التأمين	5	22.7
قطاع الخدمات	3	13.6
قطاع الصناعة	4	18.2
المجموع	22	100.0

الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

الجدول (2) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مؤشر من مؤشرات الدراسة، الذي يتضح من خلاله أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعائد السهم السوقي السنوي كانت على التوالي (0.069، 0.263)، أما ربحية السهم فكانت (

304. ، 639.)، وكان المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة مطلوبات عقود الإيجار من إجمالي المطلوبات (030. ، 046.).

الجدول (2): نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات

المتغير	أصغر قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عائد السهم	-.314	1.500	.069	.263
ربحية السهم	-.008	4.400	.304	.639
مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16	.000	.234	.030	.046
التفاعل بين عائد السهم ومطلوبات عقود التأجير	.000	.024	.004	.005

اختبار ملاءمة بيانات الدراسة لافتراضات تحليل الانحدار:

لضمان ملاءمة بيانات الدراسة لافتراضات تحليل الانحدار، تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة بإجراء اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test، وذلك باحتساب معامل التباين المسموح Tolerance ومعامل تضخم التباين(VIF) Variance Inflation Factor لكل عنصر من عناصر المتغيرات المستقلة، مع الأخذ بالاعتبار أن تزيد قيمة التباين المسموح عن (05.) وعدم تخطي معامل تضخم التباين القيمة (10).

ويظهر من الجدول (3) أن قيمة معامل تضخم التباين VIF لجميع مؤشرات المتغيرات المستقلة تقل عن (10)، وأن قيم اختبار التباين المسموح Tolerance لتلك المتغيرات كانت أكبر من (05.)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

جدول (3): نتائج اختبار التباين المسموح ومعامل التضخم

المتغيرات المستقلة	التباين المسموح Tolerance	معامل التضخم VIF
ربحية السهم	.888	1.126
مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16	.770	1.298
التفاعل بين عائد السهم ومطلوبات عقود التأجير	.765	1.307

اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الأولى: H1: لا تُعدل نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 من المحتوى المعلوماتي لربحية السهم على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التحليل الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، حيث تم في الخطوة الأولى قياس لأثر المحتوى المعلوماتي لربحية السهم على عائد السهم السوقي وهو ما تم اختباره في الفرضية الأولى، وفي الخطوة الثانية تم إدخال المتغير التفاعلي (معيار IFRS16)، وقد أظهرت النتائج أن التفاعل بين (معيار IFRS16) وربحية السهم قد زاد من المحتوى المعلوماتي المنعكس على عائد السهم السوقي، حيث أظهر تغيراً جوهرياً في العلاقة بين ربحية السهم والعائد السوقي، إذ بلغت قيمة التغير في معامل التحديد 269.(ΔR2) وهذه القيمة دالة إحصائياً، حيث القيمة الاحتمالية للتغير بلغت (000.) وهي أقل من مستوى الدلالة 05.≥ α ويرجع ذلك إلى أن نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 حملت للمستثمر محتوى معلوماتياً إضافياً انعكس على عائد السهم السوقي، فزاد من تأثير ربحية السهم، وعليه يمكن رفض الفرض واستنتاج وجود دور معدل لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 من المحتوى المعلوماتي لربحية السهم على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن تأثير أرباح السهم على العائد السوقي يتغير بناءً على حجم مطلوبات عقود التأجير إذا كانت النسبة مرتفعة، وقد يشير ذلك إلى أن المستثمرين يضعون اعتباراً أكبر لهذه الالتزامات عند تقييم أداء السهم في السوق.

جدول (5): نتائج تحليل الانحدار الهرمي لدور المتغير المعدل (نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16) في اختلاف تأثير ربحية السهم على عائد السهم السوقي

المتغيرات	الخطوة الأولى			الخطوة الثانية		
	B	t	Sig.	B	t	Sig.
مقطع خط الانحدار (الثابت)	.023	.676	.501	-.048	-1.220	.227
ربحية السهم (EPS)	.153	3.213	.002	.179	3.778	.000
مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16				2.085	2.949	.004
EPS*IFRS16				.199	.033	.974
معامل الارتباط R		.373			.519	
معامل التحديد R Square		.139			.269	
التغير في معامل التحديد		.139			.130	
التغير في قيمة F		1.321			5.534	
القيمة الاحتمالية للتغير في قيم F		.002			.006	

اختبار الفرضية الثانية: H2: لا يوجد أثر لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على ربحية السهم في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليلي الارتباط والانحدار بين كلٍ من نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 كمتغير مستقل، وربحية السهم كمتغير تابع، ويوضح الجدول (5) أن مستوى الدلالة الاحصائية لمعامل الارتباط البالغ (0.173) أكبر من 05.، مما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلٍ من (نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16، وربحية السهم)، ومن خلال مؤشرات معاملات الانحدار يتضح أن ربحية السهم تتأثر عكسياً بنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16، ويرجع ذلك إلى أن متطلبات عقود الإيجار هي مصاريف مستحقة تخفض من ربحية الشركة، الأمر الذي ينعكس سلباً على ربحية السهم. وعليه يمكن قبول الفرض واستنتاج عدم وجود أثر لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على ربحية السهم، حسب النموذج التالي:

ويعزو الباحث ذلك إلى أن حجم الالتزامات الناتجة عن عقود الإيجار ليس له تأثير مباشر وكبير على الربحية الأساسية للسهم، يمكن تفسير ذلك بأن الأرباح تتأثر بعوامل أخرى غير الالتزامات الإيجارية، مثل عمليات الشركة الأساسية والمبيعات.

$$EPS = 0.376 - 2.47\ IFRS16$$

جدول (4): نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي لأثر نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على ربحية السهم

نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على ربحية السهم	B_1	دالة الاختبار T	القيمة الاحتمالية Sig
مقطع خط الانحدار (الثابت)	.376	4.028	.000
مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16	-2.407	-1.408	.164
$EPS = 0.376 - 2.47\ IFRS16$			
معامل الارتباط R	.173	معامل التحديد	.030

اختبار الفرضية الثالثة: H3: لا يوجد أثر لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليلي الارتباط والانحدار بين كلٍ من نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 كمتغير مستقل، وعائد السهم السوقي، ويوضح الجدول (6) أن مستوى الدلالة الاحصائية لمعامل الارتباط البالغ (.291) أقل من 05. ، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلٍ من (نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 ، وعائد السهم السوقي)، ومن خلال مؤشرات معاملاتٍ الانحدار يتضح أن نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 تترك أثراً طردياً على عائد السهم السوقي، مما يعني وجود محتوى معلوماتي تحمله مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 ينعكس على عائد السهم السوقي، وعليه يمكن رفض الفرض واستنتاج وجود أثر لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حسب النموذج التالي:

ويفسر الباحث ذلك بأن المستثمرين في السوق يأخذون في اعتبارهم حجم الالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار عند تقييمهم للعائد على السهم. الالتزامات الكبيرة قد تُعتبر مؤشرًا على مخاطرة أعلى أو إدارة مالية مختلفة.

$$SR = 0.020 + 1.664\ IFRS16$$

جدول (4): نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي لأثر نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على عائد السهم السوقي

نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على عائد السهم السوقي	B_1	دالة الاختبار T	القيمة الاحتمالية Sig
مقطع خط الانحدار (الثابت)	.020	.530	.598
مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16	1.664	2.434	.018
SR = 0.020 + 1.664 IFRS16			
معامل الارتباط R	.291	معامل التحديد	.085

اختبار الفرضية الرابعة: H4: لا يوجد أثر لربحية السهم على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليلي الارتباط والانحدار بين كل من ربحية السهم كمتغير مستقل، وعائد السهم السوقي، ويوضح الجدول (4) أن مستوى الدلالة الاحصائية لمعامل الارتباط البالغ (0.373) أقل من 0.05، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كلٍ من (ربحية السهم، وعائد السهم السوقي)، ومن خلال مؤشرات معاملات الانحدار يتضح أن ربحية السهم تترك أثراً طردياً على عائد السهم السوقي، مما يعني وجود أثر للمحتوى المعلوماتي التي تحمله ربحية السهم على عائد السهم السوقي، ويبدو ذلك طبيعياً حيث إن المحتوى المعلوماتي للأرباح يتعلق بتحسين أداء الشركة وزيادة إيراداتها، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة عائد السهم السوقي. وعليه يمكن رفض الفرض واستنتاج أنه يوجد أثر للمحتوى المعلوماتي لربحية السهم على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حسب النموذج التالي: ويفسر الباحث ذلك بأن ربحية السهم تعتبر معلومة ذات قيمة تؤثر على قرارات المستثمرين فيما يتعلق بشراء الأسهم، أو بيعها، وبالتالي تؤثر على العائد السوق للسهم. المستثمرون يعتمدون على ربحية السهم كمؤشر لأداء الشركة ونجاحها المالي.

$$SR = 0.023 + 0.153\ EPS$$

جدول (4): نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي لأثر ربحية السهم على عائد السهم السوقي

أثر ربحية السهم على عائد السهم السوقي	B_1	دالة الاختبار T	القيمة الاحتمالية Sig
مقطع خط الانحدار (الثابت)	.023	.676	.501
ربحية السهم (EPS)	.153	3.213	.002
SR = 0.023 + 0.153 EPS			
معامل الارتباط R	.373	معامل التحديد	.139

النتائج:

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. عدم وجود أثر لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 على ربحية السهم في الشركات الفلسطينية المدرجة في البورصة.
2. نسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 تترك أثراً طردياً على عائد السهم السوقي، مما يعني وجود محتوى معلوماتي تحمله مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 ينعكس على عائد السهم السوقي.
3. وجود دور معدل لنسبة مطلوبات عقود التأجير إلى إجمالي المطلوبات وفق IFRS16 من المحتوى المعلوماتي لربحية السهم على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
4. المحتوى المعلوماتي لربحية السهم ينعكس إيجابياً على عائد السهم السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

التوصيات:

استدلالاً بنتائج الدراسة، يمكن وضع التوصيات الآتية:

1. ضرورة أن يأخذ المستثمرون في الاعتبار نسبة مطلوبات عقود التأجير وكيفية تأثيرها المحتمل على ربحية السهم، وعائد السهم السوقي عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
2. تنفيذ IFRS 16 يتطلب من الشركات ضرورة تقدير التأثير المالي للعقود التأجيرية على القوائم المالية، بما في ذلك البيانات المالية الرئيسية مثل الربحية.
3. ضرورة أن تعرض الشركة نتائجها المالية بشكلٍ شفاف ومتوافق مع معايير التقارير المالية، فإن ذلك يزيد من الشفافية والثقة في الشركة، ويؤدي إلى تحسين عائد السهم السوقي.
4. ينصح بتأهيل الموظفين المختصين المسؤولين عن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات، وتدريبهم، بهدف ضمان فهمهم الكامل للمعيار ومتطلباته، وتأهيلهم لجمع المعلومات المتعلقة بعقود الشركات الإيجارية، وتصنيفها بالتصنيف المناسب.
5. إجراء بحوث مستقبلية تتناول:

دراسة أثر الإفصاح الاختياري في عكس المعلومات الملائمة لتحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية –دراسة ميدانية.

دور المحتوى المعلوماتي للأرباح في تحديد قيمة الشركة –دراسة تطبيقية.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

- إسماعيل، أماني محمد. (2021). متطلبات المحاسبة عن عمليات التأجير التشغيلي في ضوء المعيار IFRS16 وموقف مراقب الحسابات منها، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 12(2)، 1–30.
- جعارات، خالد جمال. (2017). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ط2، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- حيدر، مضر. (2014). تأثير المحتوى الإعلامي لسياسات توزيع الأرباح غير النقدية على أسعار الأسهم العادية دراسة تطبيقية على سوق عمان للأوراق المالية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
- خطاب، عبد الرحمن ديب، نصار، محمود داود. (2021). أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، 29 (2).
- خلخال، حيدر. (2008). المحتوى الإعلامي للتقارير المالية وأثره في ترشيد قرارات المستثمرين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، المعهد العربي للمحاسبين القانونين.
- خوري، رتاب، بالقاسم، مسعود. (2007). المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، 34 (2): 348–362.
- الدبعي، مأمون وأبو نصار، محمد. (2001). أسعار الأسهم والأرباح المحاسبية في عكس المعلومات الملائمة لتحديد قيمة المنشأة. مجلة دراسات الجامعة الأردنية، 28(1): 50–75.
- رشوان، عبد الرحمن والشاعر، رامي. (2019). دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية مطبقة على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين (2010–2019). مجلة دراسات محاسبية ومالية، 16(56): 159–177.

- سالم، عبد الرزاق، وخشاومة، حسين. (2007). المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، 34(2): 243–362.
- الشمري، حيدر يوسف. (2008). المحتوى الإعلامي للتقارير المالية وأهميته في ترشيد قرارات المستخدمين، (رسالة دبلوم عالي في المحاسبة القانونية غير منشورة)، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، جمهورية العراق.
- صلاح، رضا. (2010). دور الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيني في ترشيد القرارات وتحسين جودة التقارير المالية، مجلة البحوث التجارية، 1(31): 1–28.
- طليمات، ديمة. (2022). دراسة أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 في المركز المالي وقائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. سلسلة العلوم الاقتصادية. 44 (31).
- عبد، أحمد راهي. (2013). أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 16 (3): 255–272.
- عبود، مصطفى جبار. (2023). القياس والإفصاح المحاسبي لعقود الإيجار على وفق المعيار الدوليIFRS16 وتأثيره على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية: بالتطبيق في مصرف الخليج التجاري، مجلة الريادة للمال والأعمال، 4 (4): 79– 100.
- عبيد الله، فايزة. (2005). إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام قياس الأداء المتوازن، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الإسكندرية، مصر.
- العريدي، هاني أحمد. (2017). أثر تطبيق المعيار IFRS 16 الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة، (رسالة ماجستير)، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- الغرباوي، سجاد والحجامي، ستار. (2021). دور التدقيق المبني على أساس المخاطر في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية. مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 13(1): 489–518.
- فرحان، عماد والعايدي، إبراهيم وفرحان، وأبو الحسن. (2021). أثر المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في تعزيز جودة الإبلاغ المالي لعينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 65(6): 41–45.
- قاسم راضي، وعماد فرحان. (2022). أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS16) في القوائم المالية لعينة من المصارف العراقية.Enterprenuership Journal for Finance and Bussiness, 164-187 .
- كيسو، دونالد وويجانت، جيري. (1999). المحاسبة المتوسطة، ط2، السعودية، دار المريخ للنشر.
- محمود، صدام محمد. (2017). فاعلية البعد الإعلامي للتقارير المحاسبية للوحدات الإدارية الحكومية دراسة نظرية تطبيقية، (رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.
- محمود، عمرو. (2018). أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) –عقود الإيجار–على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات أصحاب المصالح في منشأة المستأجر–دراسة تجريبية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية, 2(2) , 154–235.
- الناعوق، محمد فايق. (2023). دور الرقابة الالكترونية في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الإدارة والتمويل، جامعة الأقصى.
- نور، نصرالدين (2017). معايير التقارير المالية الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية، (أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة والتمويل)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- نيربي، حلا عدنان، شهيد، رزان حسين. (2020). اختبار المحتوى المعلوماتي للأرباح مقارنةً بالتدفقات النقدية في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، 5 (12).

References:

- Abd, Ahmed Rahi. (2013). The effect of income smoothing on extraordinary stock returns, an applied study in a sample of Iraqi banks (in Arabic), Al-Qadisiya Journal of Administrative and Economic Sciences, 16 (3): 255-272.
- Al-Aridi, Hani Ahmed. (2017). The impact of applying IFRS 16 rents on the financial statements of Jordanian public shareholding companies (in Arabic), Master's thesis, College of Business, Middle East University.

- Al-Dabai, Mamoun and Abu Nassar, Muhammad. (2001). Stock prices and accounting profits reflect information relevant to determining the value of an enterprise (in Arabic). Journal of University of Jordan Studies, 28(1): 50-75.
- Al-Gharabawi, Sajjad and Al-Hajami, Sattar. (2021). The role of risk-based auditing in enhancing the informational content of financial reports (in Arabic). Al Kut Journal of Administrative and Economic Sciences, 13(1): 489-518.
- Al-Naouq, Muhammad Fayek. (2023). The role of electronic control in improving the informational content of financial reports, a field study (in Arabic), unpublished master's thesis, College of Management and Finance, Al-Aqsa University.
- Al-Shammari, Haider Youssef. (2008). The media content of financial reports and its importance in rationalizing users' continents (in Arabic), unpublished higher diploma thesis in chartered accounting, Arab Institute of Certified Public Accountants, University of Baghdad, Republic of Iraq.
- Asgari, L., Salehi, M., & Mohammadi, A. (2014). Incremental information content of cash flow and earnings in the Iranian capital market. The Journal of Industrial Distribution & Business, 5(1), 5-9.
- Christensen, J. & Demski, J. (2003). Accounting Theory (International Edition). U. S. A.: McGraw-Hill. Co, Inc.
- D. E. kiso et al., Intermediate Accounting: IFRS Edition, (John Wiley, Third Edition, 2018), p.1678
- Duncan Stan. (2015). Schedules of Values, Standards, and Rules for Market value, Henderson County Board of Commissioners.
- Farhan, Imad, Al-Aidi, Ibrahim, Farhan, and Abu Al-Hassan. (2021). The impact of the informational content of financial reports in enhancing the quality of financial reporting for a sample of Iraqi joint stock companies listed on the Iraq Stock Exchange (in Arabic), Journal of the University College of Economic Sciences, 65(6): 41-45.
- Haider, Mudar. (2014). The impact of the media content of non-cash dividend distribution policies on common stock prices, an applied study on the Amman Stock Exchange (in Arabic), unpublished master's thesis, Faculty of Economics, Tishreen University.
- International Financial Reporting Standard 16 Leases (London, U.K: IFRS Foundation, January 2016), Appendix C, Effective Date.
- Ismail, Amani Muhammad. (2021). Accounting requirements for operating leasing operations in light of IFRS16 and the auditor's position on them (in Arabic), Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies, 12(2), 1-30.
- Jaarat, Khaled. (2017). International Financial Reporting Standards (in Arabic), 2nd edition, Amman: Dar Safaa for Publishing and Distribution.
- Khalkhal, Haider. (2008). The media content of financial reports and its impact on rationalizing investors decisions (in Arabic), unpublished master's thesis, Arab Institute of Certified Public Accountants.
- Khattab, Abdul Rahman Deeb, Nassar, Mahmoud Dawoud. (2021). The impact of applying International Financial Reporting Standard No. 16 on improving the quality of accounting information (in Arabic), Jordanian Journal of Applied Sciences, 29 (2).
- Khoury, Ratab, Al-Balqasim, Masoud. (2007). The informational content of free cash flow: an applied study on Jordanian public shareholding industrial companies (in Arabic), Derasat Journal, Administrative Sciences, 34 (2): 348-362.
- Kiso, Donald and Wygant, Jerry. (1999). Intermediate Accounting, 2nd edition, Saudi Arabia, Mars Publishing House.
- Lo, k. & Lys, T. (2000). The Gap between Value Relevance and Information Content. Social Science Research Network. Working paper, the Big 10 Research Conference, Northwestern University.
- Mahmoud, Amr Al-Sayed. (2018). The impact of applying International Financial Reporting Standard No. (16) - lease contracts - on the usefulness of accounting information and stakeholder decisions in the lessee's facility - an experimental study (in Arabic), Alexandria Journal of Accounting Research, 2 (2), 154-235.
- Mahmoud, Saddam Muhammad. (2017). The effectiveness of the media dimension of accounting reports for government administrative units, an applied theoretical study (in Arabic), unpublished master's thesis in accounting, Faculty of Commerce and Business Administration, Helwan University, Arab Republic of Egypt.
- Maren, M. van. 2016. New IFRS 16 Leases Standard. The impact business valuation. available online at: https: //www2. Deloitte. com/ content/ dam/ Deloitte/nl/Documents/mergers-acquisitions/deloitte-nl-ma-ifrs16 impactonbusinessvaluation1.pdf.

- Mostafa, W. (2014). The relative information content of cash flows and earnings affected by their extremity: UK evidence. Managerial Finance, 40(7), 646-661.
- Nairbi, Hala Adnan, Shahid, Razan Hussein. (2020). Testing the informational content of profits compared to cash flows in the Damascus Stock Exchange -an applied study- (in Arabic), Al-Quds Open University Journal of Administrative and Economic Research, 5 (12).
- Nour, Nasr al-Din 2017). International financial reporting standards and their role in the quality of accounting information (in Arabic), Doctor of Philosophy thesis in Accounting and Finance, College of Graduate Studies, Sudan University of Science and Technology.
- Nyamolo, K. O. (2010). The information content of annual earnings announcements for companies quoted at the Nairobi stock exchange (Doctoral dissertation, University of University).
- Qasim Radhi and Imad Farhan. (2022). The impact of applying the International Financial Reporting Standard (IFRS16) in the financial statements of a sample of Iraqi banks (in Arabic). Enterprenuership Journal for Finance and Business, 164-187
- Rahmawati, E. (2013). Information content and determinants of timeliness of financial reporting of manufacturing firms in Indonesia (Doctoral dissertation, Victoria University).
- Rashwan, Abdel Rahman and Al-Shaer, Rami. (2019). The role of voluntary accounting disclosure in enhancing confidence in the informational content of financial reports, applied to banks listed on the Palestine Stock Exchange (2010-2019) (in Arabic). Journal of Accounting and Financial Studies, 16(56): 159-177.
- Sacarin, M. (2017). IFRS 16 "Leases" - consequences on the financial statements and financial indicators. The Audit Financier Journal, vol. XV, nr. 1(145).
- Salah, Reda. (2010). The role of accounting disclosure of interoperability performance in rationalizing decisions and improving the quality of financial reports (in Arabic), Journal of Business Research, 1(31): 1-28.
- Salem, Abdul Razzaq, and Khashwama, Hussein. (2007). The informational content of free cash flow, an applied study on Jordanian public shareholding industrial companies (in Arabic), Journal of Administrative Science Studies, 34(2): 243-362.
- Tulaimat, Dima. (2022). Studying the impact of applying International Financial Reporting Standard No. 16 on the financial position and income statement of companies listed on the Damascus Stock Exchange (in Arabic). Economic Sciences Series. 44(31).
- Ubaidullah, Faiza. (2005). A proposed framework for improving the quality of external reports on the facility's work under the use of a balanced performance measurement system (in Arabic), PhD thesis, Alexandria University, Egypt.
- Xu, W.; R. A. Davidson and C. S. cheong. 2017. Converting Financial statements: Operating to Capitalized leases. Pacific Accounting Review, 29(1): 34- 54.